Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٥٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد حسام الدين آلا..... (الجمهورية العربية السورية)

GE.19-01480(A) 150819 150819

1901480

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس: السادة الزملاء، أسعد الله صباحكم، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٥٩ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة، لقد تلقينا منذ اجتماعنا في الجلسة العامة الأخيرة طلباً من أحد الوفود التي أعربت عن رغبتها بالمشاركة في أعمالنا كدولة غير عضو وفقاً لما هو معروض عليكم في الوثيقة CD/WP604/Add.7، المستندة إلى الطلب الذي تم تلقيه بعد الساعة الثالثة من بعد ظهر الأمس الاثنين الموافق للرابع من حزيران/يونيه ٢٠١٨. هل من تعليقات بشأن هذا الطلب؟ وأنا أفهم أن الوثيقة تم توزيعها على السادة الأعضاء. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة تلك الدولة للمشاركة في أعمالنا بموجب النظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس: سأتوقف للحظات وأعلق الجلسة لكي أعطي ممثل الدولة غير العضو التي تمت دعوتها للمشاركة في أعمال المؤتمر الفرصة لشغل المقعد المخصص في قاعة المؤتمر قبل استئناف عملنا لاحقاً.

عُلِّقت الجلسة وقتاً وجيزاً.

الرئيس: نستأنف الآن عملنا: أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة، أود أن أبدأ جلستنا اليوم بإحاطتكم حول المشاورات التي أجريتها منذ اجتماعنا الأخير. وكما سبق أن أوضحت في بياني الاستهلالي في الجلسة العامة السابقة، يحتل العمل من أجل استكشاف فرص تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء حول برنامج عمل المؤتمر محور اهتمام رئاسة المؤتمر. وفي الوقت الذي أعتزم فيه المضي قدماً في عقد المزيد من المشاورات الثنائية خلال الأسبوع الحالي، سعياً للحصول على فهم أوسع بشأن القضايا المطروحة على جدول الأعمال، فإنني أود التأكيد على توجهي للتواصل بطريقة منفتحة وإيجابية مع الدول الأعضاء للاطلاع على مواقفها وأولوياتها، انطلاقاً من الإدراك بأن العمل من أجل التوافق على برنامج عمل المؤتمر هو مسؤولية جماعية لا تقتصر على الرئاسة وحدها.

وأستطيع القول في هذه المرحلة إن المشاورات الثنائية التي أجريتها مع ممثلي الدول الأعضاء، ومشاوراتي مع منسقي المجموعات الإقليمية، أظهرت بالمجمل وجود دعم وتشجيع لقيام الرئيس بالمسؤوليات المناطة به بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، وتأكيداً من العديد من الدول التي التقيتها على أهمية الحفاظ على الولاية التفاوضية التي تشكّل علّة وجود مؤتمر نزع السلاح. وتناولت هذه المشاورات أيضاً أولويات الدول التي تمّ التشاور معها. وكما سبق التوضيح، فإن هذه الجهود لا تنطلق من الفراغ بل تحاول المضي قدماً على مسارين متوازيين، يتيحان للهيئات الفرعية المضي في عملها مع الأخذ بالاعتبار أن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 قد أكّد على عدم المساس بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الرئيس بموجب النظام الداخلي، وأن الهدف من الولاية المنوطة بعمل الهيئات الفرعية هو الهدف نفسه الذي تسعى الرئاسة إليه.

ولذلك، كان من الأهمية في سياق الحصول على تصوّر شامل ومتكامل أن أجتمع بصفتي رئيساً للمؤتمر مع منسقي الهيئات الفرعية للاستماع لتقييمهم الأولي للنقاشات التي أجروها، والتماس آرائهم وتوقعاتهم حول عمل الهيئات الفرعية خلال الدورة الحالية، والاستفسار

كذلك حول أية مشتركات يمكن البناء عليها في محاولة التوافق على برنامج العمل في هذه المرحلة من أعمال المؤتمر. وقد أتاح الاجتماع الذي انعقد، يوم أمس الاثنين، مع منسقي الهيئات الفرعية، فرصة مفيدة للاستماع لعرض حول عمل الهيئتين الفرعيتين الثالثة والخامسة، وكذلك حول خطط منسق المجموعة الفرعية الأولى التي ستبدأ عملها في وقت لاحق من الشهر الحالي. وأود، في هذا الإطار، أن أعبر عن شكري للمنسقين الذين شاركوا في الاجتماع، وتقديري للملاحظات القيمة التي أدلوا بها.

لكن أود الإشارة في الوقت نفسه إلى أن امتناع منسقي الهيئتين الفرعيتين الثانية والرابعة عن المشاركة في الاجتماع حدّ من قدرة رئيس المؤتمر على الحصول على تقييم شامل ومن قدرته على القيام بالمسؤوليات المناطة به، وأثار تساؤلات حول التزام بعض المنسقين بالعمل وفقاً للنظام الداخلي، وبولايتهم بموجب مقررات المجلس بعيداً عن الاعتبارات السياسية، وحول دورهم في ترسيخ مناخات التعاون والحوار الإيجابي في الهيئات الفرعية وفي المؤتمر. ويتوجب التذكير هنا بأننا بحاجة إلى نهج يستند إلى التواصل البنّاء وتبادل الأفكار من أجل التغلّب على حالة الجمود التي تواجه المؤتمر، وتحقيق توافق الآراء حول النهوض بعملنا المتعلق بالبنود الأساسية المدرجة على جدول أعمالنا، وهو ما سأحاول القيام به خلال الأيام القادمة من رئاستنا للمؤتمر.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمة المتحدثين، أودُّ أن أطلب من السادة الزملاء أن يقوموا بتوفير بياناتهم المكتوبة للمترجمين ضماناً لحسن سير مناقشاتنا.

المتحدث الأول على قائمتي هو سعادة سفير باكستان، السفير فاروق أميل، لكم الكلام سيدي السفير.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. قال أحد رؤساء مجموعة الـ ٢١، الذي حضر المشاورات الرئاسية المعقودة يوم أمس، إن اثنين من المنسقين الخمسة للهيئات الفرعية رفضا مقابلة رئيس مؤتمر نزع السلاح بدعوة منه. ونتفهم رغبة الرئيس في التشاور مع المنسقين الخمسة للهيئات الفرعية كلهم لمعرفة المستجدات بشأن آخر التطورات وتقديم التوجيه اللازم، وتنسيق جهوده معهم لصياغة برنامج عمل. وكان الرئيس فعلاً على حق. فعلى نحو ما تقتضيه المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، تقع على عاتق الرئيس مسؤولية صياغة برنامج عمل وتقديمه إلى المؤتمر للنظر فيه. ويرد بوضوح أيضاً في الفقرة ٢ من المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ أنه "سيتولى رئاسة كل هيئة فرعية منسق يعينه المؤتمر، بتوجيه من الرئيس على أساس التوزيع الإقليمي العادل".

ونرى أن اختيار اثنين من المنسقين تجاهل أحكام أحد مقررات المؤتمر مسألة تدعو إلى الأسف والأسى. وينبغي ألا نسمح لآرائنا السياسية بشأن دولة عضو زميلة بأن تُفقِد منصب رئيس المؤتمر مصداقيته أو بأن تؤدي إلى تنفيذ مقررات المؤتمر بطريقة انتقائية. وإذا كان هذان المنسقان غير مرتاحين للعمل مع أحد الرؤساء الستة لدورة هذا العام، كان عليهما ألا يتطوعا لتولي هذين المنصبين في المقام الأول. وكما قال وفد بلدي في الجلسة العامة الأخيرة، ينبغي ألا يصبح المؤتمر ضحية لمواقفنا وتجاذباتنا السياسية بشأن قضايا لا صلة لها بجدول أعماله الموضوعي. فيجب ألا تقوض قضايا غريبة عن المؤتمر مبدأ التناوب التلقائي على رئاسته وأداءه لعمله بسلاسة. ويحدونا أمل صادق في ألا يكون رفض هذين المنسقين العمل مع الرئيس الحالي

بمثابة نهاية لتوافق في الآراء جرى التوصل إليه بشق الأنفس على أساس حل وسط متوازن بدقة ومدروس بعناية لإنجاز العمل الجوهري للمؤتمر. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد المندوب الدائم لباكستان، وأعطي الكلمة الآن لمندوب المملكة المتحدة.

السيد كليوبوري (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً. نلتقي اليوم بعد مرور أسابيع فقط على ارتكاب انتهاك صادم آخر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في سوريا. فقد قُتل نحو ٧٥ شخصاً، منهم أطفال، في هجوم وحشي حقير وقع في دوما يوم ٧ نيسان/أبريل. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن ٥٠٠ مريض فحصهم شركاؤها في سوريا لديهم أعراض الإصابة بأسلحة كيميائية. لقد شاهد العالم الصور المروعة لرجال ونساء وأطفال وقعوا موتى والرغوة في أفواههم. إنهم أفراد أسر بريئة كانت تبحث عن ملجأ تحت الأرض في الطوابق السفلية، عندما أُطلِق السلاح الكيميائي. وتتضمن روايات مباشرة مستقاة من منظمات غير حكومية وعمال إغاثة تفاصيل عن إصابة الضحايا بحروق في العينين وبالاختناق وعن تغير لون جلدهم ووجود رائحة مشابهة للكلور على أجسادهم.

إن النظام السوري لديه سجل بغيض في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقد أصبح استخدام الأسلحة الكيميائية أداة حرب منتظمة إلى حد كبير في النزاع السوري. والأدلة على ذلك معروفة جيداً. فقد سجلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر من ٣٩٠ ادعاءً بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا منذ إنشاء بعثة تقصي الحقائق في عام ٢٠١٤. وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى مسؤولية سوريا عن استخدام أسلحة كيميائية، منها الكلور والسارين، في أربع حالات بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧.

ولم تزود سوريا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بكامل تفاصيل برنامجها للأسلحة الكيميائية. فقد أفاد مديرها العام في آذار/مارس بأن سوريا لم تقدم أدلة ذات مصداقية على وضع ٢٢ مسألة خطيرة. ويشمل ذلك كميات المفاعلات الكيميائية الموجودة بحوزة سوريا ونوعها والذخائر المستخدمة لإيصالها. وبناءً على تمادي النظام السوري في سلوكه والتحليل التراكمي لحوادث محددة، فإننا نرجّح إلى حد كبير أنه واصل استخدام الأسلحة الكيميائية منذ الهجوم على خان شيخون قبل عام. وتشير جميع الأدلة إلى أنه سيستمر في ذلك إن لم يُمنَع.

وكما تظهر هذه الأمثلة، فإن المعيار العالمي لمكافحة الأسلحة الكيميائية معرض للخطر. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم رغم وجود هذا المعيار الطويلة الأمد لمكافحة استخدامها. ولذلك، دعت المملكة المتحدة، إلى جانب حكومات أستراليا وألمانيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وفرنسا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في وقت لاحق من هذا الشهر. وسوف يتيح ذلك فرصة حاسمة للمجتمع الدولي للنظر في سبل تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشجع جميع الدول على الحضور. وسنستمر في العمل بلا كلل من أجل محاسبة المسؤولين عن خرق المعايير والاتفاقات الدولية ومن أجل دعم وصون توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن وجوب عدم استخدام الأسلحة الكيميائية. وشكراً لكم.

الرئيس: أودُّ، في بداية نقاشنا، أن ألفت انتباه السادة الزملاء إلى أهمية أن تتركّز نقاشاتنا بشكل بنّاء على العمل سوية من أجل السعي لإنجاح أعمال هذا المؤتمر. ومما لا شك فيه أن الإصرار على تسييس أعمالنا بهذه الطريقة التي نراها لن يساهم في تحقيقنا لهذه الغاية المنشودة، مع إشارتي في الوقت نفسه طبعاً إلى حقِّ كل دولة في إثارة ما تراه مناسباً من نقاش حول قضايا تتصل بجدول الأعمال. لكنني أتطلع لأن يكون نقاشنا مستنداً إلى أحكام النظام الداخلي لهذا المؤتمر، وأن يتقيّد بالبنود المدرجة على جدول أعماله التي تمّ اعتمادها في بداية هذا العام.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أودُّ أن ألفت انتباه السادة الزملاء إلى أهمية الحفاظ على استخدام أقصى درجات الدبلوماسية في مخاطبة أعضاء المؤتمر لبعضهم، وذلك حفاظاً على جدية نقاشاتنا، والامتناع عن التوجه إلى الدول بتسميات تخالف الأسماء الرسمية المعتمدة بها. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أيها الزملاء، أود أن أكرر أسف كندا العميق لتولي سوريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح، بالنظر إلى انتهاكاتها المتكررة لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وللمرة الرابعة، خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى مسؤولية نظام الأسد عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويتحمل الشعب السوري، وهذا مدعاة للأسى الشديد، التكلفة المباشرة لهذا التجاهل للقانون الدولي والمعايير العالمية.

لقد نقلنا في الأسبوع الماضي معاناة ضحايا هجوم خان شيخون الكيميائي المروع، الذي صدم العالم بصور لأطفال لا حول لهم ولا قوة يعانون من آثار التعرض لغاز السارين. واليوم، نكرر روايات شهود عيان على الهجوم بالكلور على تلمنس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي نُسِب إلى الحكومة السورية في التقرير الثالث لآلية التحقيق المشتركة الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٦.

(*تكلم بالفرنسية*)

أجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع عدة شهود على حادثة إلقاء البراميل المتفجرة على تلمنس. وفيما يلي اقتباس من رواية جراح سوري قابلته منظمة هيومن رايتس ووتش:

"دبت الفوضى. وكان هناك كثير من الناس، ربما المئات. وهرع الأصدقاء وأفراد الأسرة إلى الخارج. وأعتقد أنه أصيب حوالي ٦٠ أو ٧٠ شخصاً. ولم أر أي موتى. واختلفت الأعراض من شخص إلى آخر. وكان بعضها بسيطاً جداً: فقد كان عدد كبير من الأشخاص يعاني صعوبة في التنفس، في حين كان آخرون مصابين بحروق في الجلد. وكانت أعين كثير من الناس حمراء ومدمعة. وكان كثير من الناس يجد مشقة في التنفس. وقد أسعفناهم بالأكسجين ونظفنا أعينهم. واستخدمنا الهيدروكورتيزون في علاج أشد الحالات خطورة. ولم أر أي شخص مصاب بتضيق الحدقة. وقد تحسنت بفضل الأكسجين حالة العديد ممن كانت إصاباتهم طفيفة. وكانت إصابات بعض الأشخاص خطيرة، حيث كانوا يعانون من آثار الغاز أو الانفجار. وأعتقد أن حوالي ٥٠ أو ٥٥ منهم كانوا يعانون من آثار الغاز وآخرون من آثار الانفجار".

ووصف شاهد آخر الهجوم كما يلي:

"كنت على بعد أقل من كيلومتر واحد، ورأيت المروحية تحوم فوق المكان وتلقي القنابل. وتابعتُ الدخان الأصفر الداكن. وكانت تلك أول مرة أرى فيها دخاناً بهذا اللون. لقد سقط برميلان متفجران. وانفجرا معاً. وبمجرد وصولي هناك، شممت رائحة قوية ومثيرة للاشمئزاز، وبدأتُ أسعل وأخذت عيناي تدمعان. ولم أكن أدري ما يحدث، ولكن الناس من حولي كانوا يختنقون. لقد وقع الهجوم قرب المستشفى الميداني، ولذلك بدأنا في إجلاء الجرحى. وكانت في الموقع سيارات إسعاف، ولكن لم تكن لدى المسعفين أقنعة. وكانوا يجدون صعوبة في نقل الجرحى، لأنهم كانوا بدورهم يعانون. ولما وصلنا إلى المستشفى، رأيت على الأقل ١٠٠ شخص يتنفسون بصعوبة أو يسعلون أو يرتجفون. وهذا رقم تقديري، إذ لا يمكن أن تستوعب أجنحة المستشفى سوى ما بين ٥٠ و٦٠ شخصاً، ولكن كان ثمة في ذلك اليوم أشخاص في ممراته وخارجه. ولم أر أي مصاب بالشظايا".

وتابع الشاهد قائلاً إن طبيباً أخبره أنه جرى نقل ١٥ ضحية في حالة حرجة إلى تركيا وتوفي ٣ أشخاص، منهم طفلان، متأثرين بجراحهم.

وقدَّم شخص ثالث، من أعضاء الفريق الطبي، الشهادة التالية:

"كنت في المستشفى الميداني في تلمنس. وحينها، ألقت مروحية برميلاً متفجراً على مدرسة مصطفى البكري، التي تقع على بعد ١٠٠ متر من المستشفى الميداني، والتي كانت خالية. وذهبتُ إلى عين المكان مع الفريق الطبي. وعندما وصلتُ، كانت في الهواء رائحة مثيرة للغثيان. ورأيت دخاناً أصفر، ولكن لم أكن أعلم أن الأمر يتعلق بالكلور. لقد أدهشني أنه لم يحدث انفجار قوي ولا كثير من الأضرار المادية. فقد دمَّر الانفجار جزءاً من المدرسة وكذلك غرفة في منزل خالٍ. ورأيت ما بين ١٥ و٢٠ شخصاً يسعلون أو يختنقون أو يفقدون الوعي. ومعظمهم نساء وبعضهم أطفال. وتسمَّم عاملان طبيان لدى وصولهما إلى موقع الانفجار. وبدأتُ أسعل، ولكن زملائي كانوا يختنقون وتعين نقلهم إلى المستشفى الميداني. وإجمالاً، تضرر ١٢٢ شخصاً".

(*تكلم بالإنكليزية*)

تُظهر هذه الشهادة بوضوح ازدراءً خطيراً للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ولمعايير السلوك الدولية. ولكن سلوك سوريا المماثل يتجاوز اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الأسبوع، سيجتمع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وكدأب كندا، سوف نثير شواغلنا هناك بشأن تمادي سوريا في عدم الامتثال لالتزاماتها في المجال النووي وسنحاسبها حتى تسوي هذه المسألة.

لقد شيدت سوريا مفاعلاً نووياً سرياً في دير الزور، تعرض للتدمير، لم تُعلِم به الوكالةَ الدولية للطاقة الذرية، ولم تمتثل بالتالي لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. ولم تتخذ سوريا، بعد مرور سبع سنوات على استنتاج مجلس محافظي الوكالة أنها في حالة عدم امتثال،

أي إجراء لمعالجة هذا الوضع، ولا تزال ترفض إتاحة الوكالة إمكانية الوصول إلى مرافق المفاعل النووي السابق في دير الزور والرد على أسئلة الوكالة بشأن هذه المسألة.

وللأسف، فإن الدولة التي ترأس المؤتمر حالياً تتجاهل عن عمد وبغطرسة القانون الدولي والتزاماتها بموجب عدة معاهدات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. إن رئاسة سوريا لهذه الهيئة تقوض مصداقيتها. وقد دفع هذا الوضع أعضاء المؤتمر إلى التفكير جدياً في مدى إدراك أهمية المساءلة ومنع الإفلات من العقاب على السلوك الذي ينتهك المعايير الدولية لنزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس: عفواً، المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الصين سعادة السفير هو كونغ. تفضل سعادة السفير.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدي الرئيس، إن الوفد الصيني يشكركم على إحاطتكم الإعلامية بشأن العمل المنجز مؤخراً، ويعرب عن تقديره للنهج الشفاف والبناء الذي اتبعتموه في المشاورات مع جميع الأطراف. وتؤيد الصين عملكم المتواصل في هذا الصدد، وفقاً للولايات ذات الصلة في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح.

لقد ولَّدت الهيئات الفرعية الخمس، التي أنشأها المؤتمر بغرض المناقشة الصريحة والمعمقة لجميع المواضيع، زخماً إيجابياً في السنوات الأخيرة، في إطار الجهود المشتركة لرؤساء المؤتمر الثلاثة السابقين وجميع الأطراف. وخلال هذه الفترة، أنجز المنسقون الخمسة قدراً كبيراً من العمل. ووفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، يوجه رئيس المؤتمر الهيئات الفرعية في عملها. ولهذا السبب، نأمل أن يتعاون منسقو جميع الهيئات الفرعية بشكل وثيق مع الرئيس وأن يتواصلوا معه في الوقت المناسب، وأن يغتنموا سوياً فرصة الزخم الحالي المواتي المتراكم في مناقشات الهيئات الفرعية ويدفعوا المناقشات باستمرار نحو مستوى أعمق، ويهيئوا بالتالي للمؤتمر ظروفاً جيدة للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن في وقت مبكر.

الرئيس: شكراً سعادة السفير. المتحدث التالي على قائمتي هو السيدة ممثلة كوبا، تفضلي.

السيدة بيريث ألباريث (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): شكراً لكم، سعادة السفير. إننا نود أن نشكركم على المعلومات التي قدمتموها اليوم بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح. ونود أيضاً أن نشكركم على العمل الذي قمتم به والمشاورات التي أجريتموها مع ممثلي المجموعات الإقليمية ومنسقي الهيئات الفرعية وفقاً لولاية هذا المؤتمر ونظامه الداخلي.

ونود، على غرار وفدي باكستان والصين، أن نعرب عن قلقنا بشأن أهمية احترام النظام الداخلي لهذه الهيئة والمقررات التي اعتمدتها بتوافق الآراء. ويساورنا القلق لعدم احترام المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 والنظام الداخلي للمؤتمر. فعلى منسقي الهيئات الفرعية أن يسترشدوا بتوجيهات رئيس المؤتمر، لأن الهيئات الفرعية ورئاسة المؤتمر، كما قلتم عن حق، تشكل كلها آلية لإحراز التقدم في سبيل تحديد برنامج عمل، فضلاً عن جوانب مشتركة نستطيع من خلالها إيجاد أرضية مشتركة للدفع قدماً بمؤتمر مزع السلاح.

وتأمل كوبا أن تعمل جميع الدول الأعضاء في المؤتمر بنشاط وأن تحترم ولاية الرئيس والنظام الداخلي للمؤتمر لضمان اضطلاع هذه الهيئة بعملها الجوهري، بما يتماشى وهدفنا

الجماعي. وإذا تمادى بعض الوفود، وبالتحديد بعض المنسقين، وأعني منسقي الهيئتين الفرعيتين الثانية والرابعة، وهما، بحسب علمي، ممثلا هولندا وألمانيا، في انتهاك معايير هذا المحفل وقواعده، فسوف يتحملون وزر انهيار هذه الآلية التي أنشأناها.

وكخلاصة، ندعو جميع من فوض لهم الأعضاء الآخرون المسؤولية إلى الوفاء بواجباتهم واحترام النظام الداخلي والمهام الموكولة إليهم من قبل جميع أعضاء المؤتمر. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة كوبا على بيانها، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، إن أستراليا تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية. فما من ظرف يبرر استخدام هذه الأسلحة. لقد قال البعض إن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة قضائية أو هيئة للتحقيق، وإن علينا أن نترك هذه المسائل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن ونركز على عملنا من أجل وضع برنامج عمل. ولأن المؤتمر هو الهيئة التي تفاوضت بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فلديه مصلحة مشروعة في كفالة فعاليتها وتنفيذها. فما مصير مصداقية الصكوك المقبلة إن لم نستطع بالفعل ضمان المساءلة والامتثال للالتزامات القائمة؟

لا معنى لبرنامج عمل المؤتمر من دون وجود الثقة والوثوق في أن تفي الدول بالتزاماتها. ولا يعمل المؤتمر في فراغ. فنحن بحاجة إلى أن نعزز جماعياً النظام الدولي القائم على القواعد الذي يعد ضرورياً لضمان أمن جميع البلدان – الكبيرة والصغيرة – وسيادتها واستقرارها الاقتصادي.

إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان، ويحتاج إلى إعادة تأكيد الأهمية الحاسمة للتقيد بالالتزامات الناشئة عن القانون الدولي. إننا نشجب تمادي سوريا في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن يتحمل من ينتهكون المعايير العالمية لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية عواقب سلوكهم. ومن غير المعقول أن نبقى بدون آلية دولية رسمية قادرة على تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا بسبب تعنت بعض الدول. وندعو جميع الدول الأطراف إلى دعم الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحضورها في وقت لاحق من هذا الشهر لإعادة تأكيد التزامنا بالاتفاقية، في وقت يتهدد فيه الخطر الترتيبات العالمية لعدم الانتشار، وللإعراب عن دعمنا الكامل للعمل الدقيق والشامل والنزيه الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك بعثتها لتقصي الحقائق وفريقها لتقييم الإعلانات في سوريا.

ونؤيد كذلك الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي مبادرة أقاليمية عملية ومناسبة زمنياً لتعزيز المعايير ودعم الهيكل الدولي القائم. إن الدول المسؤولة لا تدير وجهها عندما تُنتهك المعايير الأساسية للمجتمع الدولي. فلا بد من محاسبة من يستخدمون الأسلحة الكيميائية أو ييسرون استخدامها أو يدافعون عنه. وشكراً لكم.

الرئيس: المتحدث التالي على قائمتي هو ممثلة بلغاريا، وأنا أفهم أنها تودّ أن تتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، لكن قبل أن أعطيها، أنا أرجو من السادة المترجمين الالتزام بالترجمة الدقيقة لما تقوله الرئاسة. قبل أن أعطي الكلمة للسيدة ممثلة بلغاريا التي أفهم أنها تودّ التحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني أودّ الاستيضاح من الأمانة حول وضع الاتحاد الأوروبي داخل هذا المؤتمر، وهذا تساؤل طرحه عليّ بعض السادة الزملاء من أعضاء المؤتمر، آخذين في الاعتبار أن

هناك مجموعات جغرافية معترف بها تعمل في سياق هذا المؤتمر، وأن الإدلاء ببيانات باسم الاتحاد الأوروبي يشمل الحديث باسم دول غير أعضاء في هذا المؤتمر، فقبل أن أعطي الكلمة للسيدة ممثلة بلغاريا، أود أن أسمع لتوضيح الأمانة بهذا الشأن.

السيد كلبوش (أمين مؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً، سيدي الرئيس. إننا ندرك أن بلغاريا هي التي ستتناول الكلمة، وليس لدى الأمانة أي معلومات أخرى بهذا الشأن، ولكننا سننظر في المسألة وسنرد عليكم.

الرئيس: إذن أفهم أن بلغاريا طلبت الحديث بصفتها الوطنية. تفضلي سيدتي.

السيدة كيمبانين (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً لكم. إن بلغاريا لم تطلب الكلمة بصفتها الوطنية، بل تتشرف بأن تتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممثلة في الجلسة العامة لهذا اليوم على مستوى ما دون السفراء. ونغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا القوي والثابت لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وندعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى الدفاع عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومواصلة العمل من أجل تحقيق عالميتها وتنفيذها على نحو كامل.

ونؤكد من جديد الحظر التام للأسلحة الكيميائية والتزامنا بالقضاء عليها في جميع أنحاء العالم. إن استخدام أي طرف، سواء كان من الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة، في أي مكان وتحت أي ظرف، فعل مقيت يجب إدانته بشدة. وهو جريمة حرب وقد يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية. ولا يجوز على الإطلاق الإفلات من العقاب على أفعال من هذا القبيل وينبغي محاسبة المسؤولين عنها. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن الجمهورية العربية السورية، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التزمت صراحةً بعدم حيازة الأسلحة الكيميائية أو تطويرها أو استخدامها. ونحن نُدين بشدة استخدام القوات المسلحة السورية وتنظيم داعش للأسلحة الكيميائية بشكل متكرر، وفقما أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ونؤيد تماماً رأي من قالوا إنه ينبغي أن تواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقها في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية وأن يوضح فريق تقييم الإعلانات ما يشوب الإعلان السوري من ثغرات وتناقضات إلى أن يقتنع بأن برنامج الأسلحة الكيميائية لهذا البلد أُعلن عنه بالكامل وجرى تفكيكه على نحو لا رجعة فيه. ونشعر بأسف عميق لأن ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥(٢٠١٥) لتحديد المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سوريا لم تُجدَّد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وتكتسي إعادة تفعيل هذه الآلية المستقلة للمساءلة أهميةً خاصة في هذا الصدد.

وتقع على المجتمع الدولي مهمة ومسؤولية تحديد ومحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية أو تطويرها وعن استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة من أفراد أو كيانات أو جماعات أو حكومات. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد دأب الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات، من خلال فرض تدابير تقييدية، لمواجهة الحالات المؤكدة من استخدام القوات المسلحة السورية وتنظيم داعش للأسلحة الكيميائية. فقد فرض الاتحاد الأوروبي، في تموز/يوليه ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، تدابير تقييدية إضافية على مسؤولين وعلماء سوريين مرموقين لدورهم في تطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وما زلنا على استعداد للنظر في فرض مزيد من التدابير، حسب الاقتضاء.

إن السياق الحالي لعودة ظهور شبح الأسلحة الكيميائية، بالنظر إلى الهجمات الكيميائية المتكررة في سوريا وحادث سالسبيري في المملكة المتحدة وحادث مطار كوالالمبور الدولي والادعاءات المتعلقة باستخدام جهات فاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية في العراق، يدعم فكرة عقد الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يومي ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه في لاهاي. ونشجع جميع البلدان على حضور المؤتمر واغتنام الفرصة للنظر في أفضل السبل للتصدي للتحديات الراهنة التي تواجه اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أصحاب السعادة، إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح، ويكتسي استمراره أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ووفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، الذي اعتمده المؤتمر في جلسته العامة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير، أنشئت خمس هيئات فرعية خلال دورة هذا العام من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة وتعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق والنظر في اعتماد تدابير فعالة، بما في ذلك صكوك قانونية للمفاوضات.

إننا نؤيد تأييداً تاماً مواصلة الهيئات الفرعية ومنسقيها للعمل الموضوعي عوض عقد مشاورات موازية مع رئاسة المؤتمر الحالية، التي لا تملك المصداقية أو المشروعية اللازمة لقيادة عملنا بسبب انتهاكاتها الخطيرة المتكررة للقانون الدولي الذي يتعين علينا جميعاً أن نتقيد به. وشكراً لكم.

الرئيس: أفهم أنه سيتم التعامل مع البيان الذي أدلت به السيدة ممثلة بلغاريا في ضوء التوضيحات التي ستقدمها الأمم المتحدة حول الوضع القانوني لبيانات الاتحاد الأوروبي في المؤتمر. أعطي الكلمة الآن إلى السيدة ممثلة فنزويلا، تفضلي.

السيدة دياث ميندوثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. نشكركم على المعلومات التي قدمتموها وعلى الطريقة الشفافة والبناءة التي قدتم بها أعمالنا. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييده لبيانات وفود باكستان والصين وكوبا.

إن أعمال المؤتمر ينبغي أن تبقى بمنأى عن التلاعب السياسي والمعايير المزدوجة. وعوض ذلك، يجب دعم عمل الرئاسة. لقد أبلغنا رئيس المؤتمر الأسبوع الماضي بأن خطة عمله تتمثل في عقد اجتماعات ثنائية مع منسقي المجموعات الإقليمية ومع الدول الأعضاء في المؤتمر ومنسقي الهيئات الفرعية. ويتوافق هذا العمل كلياً مع المادة ٢٩ من النظام الداخلي، حيث تتمثل مسؤولية الرئيس في صياغة برنامج عمل وتقديمه إلى المؤتمر للنظر فيه.

إن الفقرة ٢ من منطوق المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 واضحة جداً: "سيتولى رئاسة كل هيئة فرعية منسق يعينه المؤتمر، بتوجيه من الرئيس على أساس التوزيع الإقليمي العادل". وعليه، نأمل أن يعمل منسقو الهيئات الفرعية مع الرئيس وأن يضطلعوا بالولاية المسندة إليهم.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد مجدداً التزامها بهذا المحفل وبنظام تعددية الأطراف. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة فنزويلا على بيانها، وأحيل الكلمة الآن إلى ممثل البرازيل السفير باتريوتا. تفضلوا سعادة السفير.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه. ويبقى وفد البرازيل مستعداً للمشاركة البناءة والمساهمة في الجهود المبذولة لإحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونرحب بالمقرر الذي اعتمد المؤتمر بشأن إنشاء خمس هيئات فرعية. ونأمل أن تسهم أنشطة هذه الهيئات، وكذلك المشاورات غير الرسمية التي تجريها هيئات الرئاسة، إسهاماً أساسياً في البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، أي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والضمانات الأمنية السلبية، فضلاً عن المسائل الناشئة ومسائل أخرى ذات صلة بالأعمال الموضوعية للمؤتمر التي تنظر فيها الهيئة الفرعية الخامسة. وأود فقط أن أشير إلى أنني، بوصفي منسق الهيئة الفرعية الثالثة، حضرت المشاورة التي عقدتموها يوم أمس.

وتؤيد البرازيل تركيز عملنا في المؤتمر على المهام الشاملة التي تنتظرنا في الهيئات الفرعية الخمس. فهناك عمل يتعين القيام به، والوقت محدود. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في الخطاب الذي ألقاه لإطلاق خطة نزع السلاح في جامعة جنيف، فإن المؤتمر من المنتديات الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وينبغي ألا ننسى أنه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولذلك، ينبغي أن نعطي الأولوية لأعمال المؤتمر على مسائل أخرى يمكن معالجتها على نحو أفضل وأنسب في محافل أخرى.

ويجب مراعاة النظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك التناوب الشهري على رئاسته، الذي اعتبرناه في مناسبات معينة عائقاً لإحراز التقدم في أعماله، والذي يشكل مع ذلك جزءاً لا يتجزأ من القواعد التي تُلزمنا جميعاً في هذه الهيئة الموقرة، على غرار الجوانب الأخرى التي يعزها كثير منّا، مثل اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء.

سيدي الرئيس، إن البرازيل تدين بشدة استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل أياً كانت الظروف والمبررات. ونسترشد بهذا المبدأ في مشاركتنا في وضع جميع معاهدات نزع السلاح التي تحظر هذه الأسلحة وتأييدنا لها، بما في ذلك مشاركتنا مؤخراً في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، ما يشكل، إلى جانب معاهدتي حظر الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية، ثالوثاً يشمل جميع أسلحة الدمار الشامل التي جرى تطويرها في العقود الأخيرة والتي لا تزال، للأسف، قائمة ومنشورة.

أما بخصوص الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فنرى أن هيئات المعاهدات ذات الصلة تتيح أنسب إطار لمعالجة قضايا من هذا القبيل، إذ توفر الخبرات اللازمة لمعالجة الجوانب التقنية المعقدة المرتبطة بهذه الادعاءات. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، على وجه التحديد، فإن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بمنظمتها الكاملة الأركان وأمانتها وشبكة المختبرات وقدرات التفتيش القائمة لدعم تنفيذها، تعتبر على نطاق واسع إحدى أكثر معاهدات نزع السلاح اكتمالاً.

إن الدور الرئيسي لمجلس الأمن في قضايا السلام والأمن معروف جيداً لدى الجميع، ويشمل اختصاصه في تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية، على نحو فيه انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أعلنَّا بالتالي تأييدنا لتجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة باعتبار ذلك خطوة مهمة لإجراء تحقيقات في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع الدائر في سوريا.

وفيما يتعلق بالوضع في سوريا، يتمثل موقف البرازيل الطويل الأمد في أنه لا توجد حلول عسكرية محتملة للنزاع الدائر هناك الذي لا يمكن حله إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ونؤيد كذلك الجهود التكميلية المبذولة من خلال عمليتي جنيف وأستانا. وينبغي أن يكفل أي حل للنزاع سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية.

إن وفد بلدي واثق من أننا سنتمكن، بقيادتكم، من مواصلة جهودنا المشتركة لإحراز التقدم في تنفيذ المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 وCD/2126 من أجل إعادة إرساء دينامية العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح وتطويرها توخياً لوضع برنامج عمل. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكركم سعادة السفير على بيانكم وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها للرئاسة، وأشكركم بشكل خاص على النقاط الهامة والقيّمة التي وردت في بيانكم، والتي نأمل أن تساهم في إعادة ضبط عمل هذا المؤتمر بطريقة أكثر فعالية وبشكل بنّاء يتيح لنا إحراز تقدُّم حقيقي في جهودنا المشتركة لإخراج المؤتمر من حالة الاستقطاب والتسييس التي تواجه عمله. شكراً. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل إيران، تفضل.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب لكم عن خالص شكري على المشاورات الثنائية النشطة للغاية التي أجريتموها لالتماس آراء الدول الأعضاء بشأن وضع برنامج عمل، وهذه مسؤولية الرئيس وفقاً للنظام الداخلي.

سيدي الرئيس، من المؤسف أن اثنين من المنسقين رفضا الاجتماع معكم لمناقشة التقدم المحرز في هيئتيهما الفرعيتين. ويخالف ذلك المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، وبطبيعة الحال، النظام الداخلي ومبدأ الحياد الذي عُيِّنا على أساسه. ويرسي هذا السلوك سابقة مؤسفة في أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويحدو إيران أمل كبير في أن يعيد هذان المنسقان المحترمان النظر في قرارهما وأن يجتمعا معكم لمناقشة التقدم المحرز في هيئتيهما الفرعيتين، لأن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 واضح جداً فيما يتعلق بالتزام منسقي الهيئات الفرعية بالعمل تحت إشراف الرئيس. والحالة هذه، نؤيد ما قالته الوفود السابقة – باكستان والصين وكوبا وفنزويلا

والبرازيل – فيما يتعلق بأهمية العمل الموضوعي للمؤتمر وأهمية التشاور بين المنسقين والرئيس. وشكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيران على بيانه وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ممثل المكسيك، تفضل.

السيد إيريديا أكوستا (المكسيك) (*تكلَّم بالإسبانية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. صباح الخير جميعاً. بما أن هذه أول مرة يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، فإنني أود أن أؤكد مجدداً أن المكسيك ملتزمة بهذه الهيئة، مؤتمر نزع السلاح، وبولايتها وإجراءاتها. ونود أيضاً أن نشدد على أهمية مواصلة العمل برئاستكم من أجل إيجاد أرضية مشتركة تتيح لنا إحراز التقدم في سبيل وضع برنامج عمل واستعادة الولاية التفاوضية لهذه الهيئة.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن للمكسيك، سيدي الرئيس، إلا أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الوضع في سوريا، ولا سيما استخدام الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة، الذي أدنَّاه طبعاً بأشد العبارات وعلى أعلى المستويات. وتأمل المكسيك أن يوضع حد لاستخدام هذه الأسلحة، الوخيمة العواقب، في إطار القانون الدولي ومن خلال الصكوك المتعددة الأطراف، وأن تتواصل التحقيقات من أجل تحديد المسؤوليات وفرض العقوبات المناسبة. وشكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل المكسيك على بيانه وعلى كلماته وأودّ أن أشدد على مشاطرتي إياه إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان وزمان وتحت أية ذريعة. أعتقد أن هذا موقف مبدئي يشاطره جميع الأعضاء الموجودين في هذه القاعة. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل ألمانيا. تفضل.

السيد بيلتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): حضرات المندوبين الموقرين، قال المستشار الألماني السابق فيلي برانت ذات مرة: "إذا توانى المرء طويلاً عن صد خطأ، مهَّد السبيل لمزيد من الأخطاء". ولا يمكننا، في هذا الصدد، السكوت عن الجرائم البشعة التي تُرتكب حالياً في سوريا.

وفي حين نقبل النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، الذي يجري بموجبه التناوب على الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي، فإننا نعرب عن أسفنا العميق لأن الرئاسة آلت إلى سوريا. إن الرئاسة ينبغي أن تكون مثالاً مشرقاً للهدف الذي تجسده هذه الهيئة المهمة للغاية – ألا وهو تعزيز السلام من خلال نزع السلاح. ومن سخرية الصدف أن ترأس المؤتمر دولة تنتهك مبادئ هذا الهدف انتهاكاً صارخاً. وفي حين لا تزال مسائل عديدة في سجل سوريا لنزع السلاح تتعارض مع التزاماتها، ولا سيما عدم امتثالها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فربما تشكل مخالفاتها في مجال استخدام الأسلحة الكيميائية أفظع الانتهاكات على الإطلاق.

وبالنسبة لنا، ثمة ثلاثة أمور ذات أهمية حيوية. أولاً، نطالب بأن تكف سوريا عن استخدام الأسلحة الكيميائية على الفور. إن تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان أشارت كلها إلى أن النظام السوري يتحمل المسؤولية عن استخدام أسلحة كيميائية

مثل الكلورين وغاز الخردل في سوريا. وندين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا والاستهداف المتعمد للمدنيين.

وثانياً، يجب على سوريا أن تعلن بصفة نهائية عن كامل برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن تدمره تحت رقابة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى التقارير المذكورة للتو، حدد فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدداً متزايداً من التناقضات والثغرات في الإعلانات السورية الأولية. ولا تزال أسئلة عديدة بلا جواب. وندعو سوريا إلى تقديم أجوبة على هذه الأسئلة بالذات.

وثالثاً، ليست الحالة الراهنة لإفلات الجناة من العقاب مقبولة على الإطلاق. فلا بد من تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم في نهاية المطاف. ولن تقبل ألمانيا أن يقوض استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا معيار عدم استخدامها المكرس في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا يمكنها أن تسمح بذلك. وهدفنا هو تعزيز الاتفاقية بوصفها إحدى ركائز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية التي ستُعقد في حزيران/يونيه.

حضرات المندوبين الموقرين، لا نزال ملتزمين بالأهداف التي تجسدها هذه الهيئة. وليس التهرب من مسؤولياتنا هو سبيل نجاحنا في تحقيق أهدافنا في مجال نزع السلاح. وليُفهم قولي على أنه تذكير بأن ما نحتاجه هو الأفعال وليس الأقوال. إننا ندعو سوريا مرة أخرى إلى احترام التزاماتها والكف عن انتهاكاتها، التي لا تقوض المؤتمر فحسب، بل كذلك السلام ككل.

واسمحوا لي أيضاً، سيدي الرئيس، أن أقدم ملاحظة إضافية بشأن ما يُساق من ادعاءات ضد بلدي بخصوص دورنا كمنسق للهيئة الفرعية الرابعة. إننا نعتقد أن هذه الهيئة الفرعية بدأت عملها بنجاح في إطار تنسيقنا لأعمالها. أما بخصوص الولاية الواردة في الوثيقة CD/2119، فلا نرى أي داعٍ لإجراء مشاورات في المرحلة الراهنة. ولذلك، لم نشارك فيها. وشكراً لكم.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أودُّ الإشارة فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة التي أثارها ممثل ألمانيا بأن ما شهدناه من نقاش اليوم لم يكن مبنياً على مزاعم موجهة ضد بلده، بل كان تعبيراً عن قلق مشروع عبّرت عنه الرئاسة وعدد هام من الدول الأعضاء حول سلوك بعض المنسقين للهيئات الفرعية بطريقة تخالف أحكام النظام الداخلي وتعمل على تقويض دور رئاسة المؤتمر، وتخالف أيضاً الولاية المناطة بهم بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119. وبالتالي ليس هناك مزاعم محددة تجاه بلد محدد بعينه. ومع هذه الملاحظة أحيل الكلمة إلى السيدة ممثلة هولندا. تفضلي.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً لكم. سيدي الرئيس، سأقصر ملاحظاتي على مسألة الاجتماع الذي دعت الرئاسة إلى عقده مع منسقي الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح.

ولهذا الغرض، أود أن أُذكر بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، الذي اعتمده هذا المؤتمر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ وأفضى إلى إنشاء الهيئات الفرعية الخمس. إن هذا المقرر يستخدم لهجة صريحة بشأن دور الرئاسة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية. ذلك أن الفقرة ٢ من منطوقه التي أشارت إليها وفود عديدة تنص على ما يلي: "سيتولى رئاسة كل هيئة فرعية منسق يعينه المؤتمر،

بتوجيه من الرئيس على أساس التوزيع الإقليمي العادل". إن التوجيه يتعلق بالتالي بتعيين المنسقين. وكما نعلم جميعاً، فقد عقدت الرئاستان السويدية والسويسرية للمؤتمر اجتماعات مع المنسقين المقبلين تنفيذاً لهذه الفقرة من منطوق المقرر. واعتمد المؤتمر بعد ذلك المقرر الوارد في الوثيقة CD/2126 في ٢٧ آذار/مارس في ظل الرئاسة السويسرية وتوجيهها القدير. وفي ذلك المقرر، قرر المؤتمر تعيين منسقي الهيئات الفرعية على أساس التوزيع الجغرافي العادل، على النحو الوارد في الفقرة ٢ من المنطوق. وباعتماد ذلك المقرر، نُفذت هذه الفقرة ولم يَعد يُتوقع أي دور لرئاسة المؤتمر في هذا الصدد. وفيما يلي نص الفقرة ٥ من منطوق المقرر، وهي الفقرة الأخرى التي تشير إلى رئاسة المؤتمر: "سيقدم منسق كل هيئة فرعية تقرير التقدم المحرز والمتفق عليه إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الرئيس، من أجل اعتماده وإبرازه على النحو الواجب ...".

وسيأتي دور الرئاسة مرة أخرى عندما يكون التقرير جاهزاً لتقديمه، عن طريق الرئيس، إلى المؤتمر من أجل اعتماده، ولا يُتوقع ذلك قبل آب/أغسطس على أقل تقدير، حسب الجدول الزمني المحدد في المقرر الوارد في الوثيقة CD/2126. وفي رأي هولندا، لا ينص المقرر على دور للرئاسة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية خلال الفترة الفاصلة.

ولم يكن الغرض من الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس أيضاً واضحاً، إذ لم يُبلغ بوضوح. والسؤال المطروح بالتالي هو: لماذا ظهرت فجأةً هذه الدعوة المستعجلة أو الحاجة إلى اجتماع للمنسقين؟ ولماذا تلح الرئاسة على هذه المسألة التي لا تندرج أصلاً في إطار ولايتها؟ وترى هولندا أنه لا توجد أي حاجة مستعجلة أو ضرورة لذلك، وهو ما أبلغناه عن طريق أمانة المؤتمر.

وبخصوص هذه المسألة كذلك، أود أن أشير إلى البيان المقدَّم باسم الاتحاد الأوروبي بشأنها. إن هولندا تضطلع بأعمال الهيئات الفرعية وفقاً للمسؤوليات المناطة بها بموجب المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 وCD/2126، ونعتزم المضي في تحمل مسؤوليتنا على هذا النحو.

وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة هولندا على التوضيحات التي أوردتها في بيانها بشأن دور منسق الهيئة الفرعية التي يديرها المندوب الدائم لهولندا. ومما لا شك فيه أن التفسير الذي قدمته لأحكام المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 لا يحظى بفهم مشترك وقبول مشترك من بقية أعضاء المؤتمر. أنا طبعاً لا أنوي الدخول في جدال قانوني حول هذه المسألة، لكن من الواضح أن ذلك التفسير لا يحظى بالتوافق في هذه القاعة. ثانياً، أود تذكير السيدة ممثلة هولندا بأحكام النظام الداخلي فيما يتعلق بدور رئاسة المؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الملقاة على عاتق الرئيس في العمل لاستكشاف سبل تحقيق التوافق حول برنامج عمل محتمل خلال رئاسته وذلك بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي. وبالتالي من المفترض أن الهيئات الفرعية والرئاسة تعمل في النهاية لتحقيق هدف واحد، وللوصول إلى هذا الهدف هناك حاجة للحصول على صورة شاملة وموضوعية لمضمون النقاشات التي تجري في الهيئات الفرعية جميعها. بالتأكيد الرئاسة لم تكن تنوي التدخل في أعمال الهيئات الفرعية، وأنا أوضحت الهدف منذ الاجتماع الأول بطلب الاجتماع من منسقي الهيئات الفرعية، وأوضحت أنني أنوي أن أستند إلى ما سأسمعه من ملاحظاتهم في إطار المشاورات الثنائية التي أعتزم إجراءها. ومع هذا التوضيح أحيل الكلمة للسيدة السفيرة دلافيور مندوبة سويسرا. تفضلي سيدتي.

السيدة دلافيور (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. باعتباري الرئيس المنتهية ولايته، أرى لزاماً عليَّ أن أتكلم عن التعليقات المقدمة بشأن الهيئات الفرعية. لقد حدَّد اختصاصات هذه الهيئات مقرران اعتمدهما مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء. وينص هذان المقرران على إنشاء خمس هيئات فرعية، ويحدد ولايتها واسم منسق كل واحدة منها ومواعيد جلساتها. ويحدد المقرران أيضاً العلاقة بين الجلسة العامة للمؤتمر والهيئات الفرعية. ولن تقدم الهيئات الفرعية تقارير إلى الجلسة العامة من خلال الرئاسة إلا بعد إتمام أنشطتها في آب/أغسطس. وليست الهيئات الفرعية ملزمة بتقديم تقارير بانتظام إلى الجلسة العامة للمؤتمر أو إلى أي من رؤسائه. ويمكنها أن تفعل ذلك إن شاءت، ولكن لا ضرورة لذلك ولا داعي له.

أما بخصوص الفقرة ٢ من منطوق المقرر المعتمد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، فتتعلق توجيهات هيئة الرئاسة بتعيين المنسقين، وهذا بالضبط ما جرى أولاً في ظل الرئاسة السويدية ثم الرئاسة السويسرية. وعندما تولينا الرئاسة، نسَّقنا وعقدنا مشاورات لتحديد المنسقين الخمسة، ثم قدمنا توصيات إلى الجلسة العامة لاعتمادها. وعلينا الآن أن نطبق هذه القواعد. وعلينا أن نطبق ونحترم المقرر الذي اتخذناه جماعياً في جلسة عامة للمؤتمر.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأضيف أن إنشاء الهيئات الفرعية قد يبدو خطوة صغيرة، ولكنه يشكل خطوة تستحق الترحيب وربما تكتسي أهمية للمضي قدماً بالنسبة للمؤتمر. فقد استرعى اهتمام مَن هم خارج جدران هذه القاعة ورفع سقف التوقعات. ومن المهم الآن أن يتسنى للهيئات الفرعية الاضطلاع بولايتها الموضوعية من دون أي تأثر بقضايا سياسية لا صلة لها بذلك. فمن شأن تأثر ولايتها بالقضايا السياسية أن يضعفها وأن يضر بالمؤتمر. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر سعادة السفيرة دلافيور وأودُّ أن أشاطرها التشديد على أهمية احترامنا لأحكام المقررات والقرارات التي نعتمدها في هذه القاعة. وأود التوضيح فقط بأن الدعوة للاجتماع مع منسقي الهيئات الفرعية لم تكن بهدف الطلب منهم أو من خلال الرئاسة تقديم تقارير عن عملهم إلى الجلسة العامة، بل الهدف كان وكما أوضحت قبل قليل هو محاولة الرئيس الحصول على صورة كاملة للمناقشات الجارية قبل الانطلاق في المشاورات الثنائية. وبالتالي أعتقد أن هذا الأمر ينسجم مع مسؤوليات الرئاسة في هذا المجال، ولم يكن هناك أجندات مخفية أو تحركات محكومة باعتبارات سياسية. لكن شهدنا مع الأسف مواقفَ محكومةً بمثل هذه الاعتبارات في التعامل مع دعوة الرئاسة. أحيل الكلمة الآن للسيد مندوب كندا الذي طلب الكلمة مجدداً.

السيد دافيسون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم. أود فقط أن أضم صوتي إلى وفدي هولندا وسويسرا – وأن أتفق معهما – في توضيح أن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 واضح بخصوص تقسيم المسؤوليات، ولا سيما بخصوص الدور المحدَّد للرئيس إلى أن تجهز تقارير الهيئات الفرعية. وأرى ببساطة أن إعادة النظر في الغرض من الهيئات الفرعية وإعادة مناقشة عملها والتدخل المفرط فيه مسألة من قبيل اللؤم. إنها بصدد إنجاز عملها. وحيث لم تعقد كل واحدة منها سوى جلستين حتى الآن، فلا يمكن أن تكون قد أنجزت الكثير مما ينبغي إطلاعنا عليه؛ وأقترح أن نتركها تعمل على النحو المنشود في البداية وأن تقدم تقاريرها إلى مؤتمر نزع السلاح عندما تنهي كل جلساتها. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر السيد مندوب كندا، وأنا أختلف معه قليلاً، أنا أرى أن الاجتماع يوم أمس كان غنياً ومفيداً وقيّماً في الآراء التي طُرِحت خلاله مع المنسقين الذين شاركوا في هذا الاجتماع. أعطي الكلمة الآن للاتحاد الروسي، السيدة ممثلة الاتحاد الروسي، تفضلي.

السيدة كوزنيتسوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): سيدي الرئيس، نشكركم على المستجدات التي قدمتموها بخصوص جهودكم النشطة من أجل ضمان الاتفاق على برنامج عمل. لقد دعونا الوفود في الجلسة العامة السابقة إلى تجنب تحويل مؤتمر نزع السلاح إلى منتدى للمشاجرات السياسية بشأن قضايا ليست مدرجة في جدول أعماله، ولكننا مضطرون إلى تقديم بعض الملاحظات رداً على بيانات بعض الوفود.

لقد دأبت روسيا على معارضة استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية، في أي مكان ومهما كانت الظروف. وأظهر بلدنا التزامه بغايات اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأهدافها، وذلك بإنجاز برنامج وطني للقضاء على مخزوناته من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧، أي ثلاث سنوات قبل الموعد المحدد.

وأيدنا على الدوام إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. واضطلعت روسيا بدور ريادي في إنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا، التي أنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥(٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٦، صوتنا لصالح تمديد ولايتها عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣١٩(٢٠١٦).

غير أنه برزت، أثناء عمل آلية التحقيق المشتركة، عيوب أساسية أثارت القلق بخصوص النتائج التي توصلت إليها. وأبرز كل ذلك ضرورة إصلاحها. ولكن شركاءنا الغربيين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أعاقوا اعتماد المقترح البوليفي – الروسي – الصيني المشترك بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة ومواءمة عملها مع المعايير العالية المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد أرادوا ترك آلية التحقيق المشتركة دون تغيير حتى يتمكنوا من مواصلة استخدامها لأغراضهم الخاصة. ويتحملون بالتالي كامل المسؤولية عن عدم استمرارها.

إنهم يحاولون الآن أن يحققوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما فشلوا في تحقيقه في نيويورك. ويجري الحديث عن تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن غير حق بآلية لتحديد المسؤوليات. ونعتبر ذلك محاولة واضحة لتحريف ولاية تلك المنظمة وتقويض الأساس القانوني الذي قامت عليه. ونعارض بقوة هذه الطموحات التخريبية. إن مجلس الأمن هو الهيئة الدولية الوحيدة التي يجوز لها، إلى جانب المحاكم الدولية، تحديد الجناة واتخاذ التدابير اللازمة في حقهم، عندما يتعلق الأمر بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وندعو شركاءنا إلى أن يكفوا عن طرح مبادرات تخريبية وأن يعززوا ويحسنوا، عوض ذلك، فعالية البعثات الميدانية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على سبيل الاستعجال. فقد طال، على وجه الخصوص، انتظار إصلاح بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وينبغي أن تبدأ هذه الهيئة عملها بالفعل وفقاً للمعايير العالية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويجب أن تخضع للمساءلة أمام الهيئات الإدارية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بجميع أنشطتها.

إن قرار الدعوة إلى مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقضية تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بآلية لتحديد المسؤوليات مسألتان لا صلة لهما بنزع السلاح الكيميائي ولهما أهداف سياسية ضيقة. ونود أن نحذر سلفاً من خطر هذا المسعى. ووفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجري اتخاذ القرارات في مؤتمر الدول الأطراف بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين في جلساته العامة. ولا يؤخذ في الاعتبار موقف الممتنعين عن التصويت. ولا يكتسي رأيهم أي أهمية. وبالتالي، لا يمكن فعلياً اتخاذ قرار بالغ الأهمية بشأن مستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يعيد صياغتها ويحولها من هيئة تقنية بحتة إلى هيئة سياسية تصدر أحكام إدانة على فرادى الدول وقادتها، وفقاً لإرادة أقلية من الدول الأطراف.

زملائي الأعزاء، أود التشديد مرة أخرى على اقتناعنا بأن جميع أعمال مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تجري وفقاً لنظامه الداخلي ومقرراته المعتمدة.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة الاتحاد الروسي، وأحيل الكلام الآن للسيد ممثل مصر.

السيد عطا (مصر) (*تكلّم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سعادة السفير. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفدي بلدي الكامل. سيدي الرئيس، إننا مضطرون إلى أخذ الكلمة للرد على بعض المغالطات التي سمعناها للتو فيما يتعلق بتفسير المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، وينبغي أن أوضح النقاط التالية بالنظر إلى أن وفد بلدي شارك إلى حد كبير في صياغة هذا المقرر.

إننا نعارض كلياً الآراء الصادرة للتو عن سفيرة سويسرا وزميلنا من كندا وزميلنا من هولندا، ولا بد لي من أن أقول ذلك تسجيلاً لموقفنا. لقد كان وفد بلدي واضحاً أثناء المفاوضات التي اعتمدنا من خلالها هذا المقرر فيما يتعلق بضرورة أن تكون ثمة إشارة صريحة إلى دور رئيس المؤتمر في صياغة برنامج العمل، وأود أن أقرأ هنا الصيغة المستخدمة فعلاً في أحد البيانات التي أدلى بها وفد مصر خلال المناقشات أو المفاوضات بشأن مشروع هذا المقرر: "دون الإخلال بالنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالمسؤوليات المناطة بموجبه برئيس المؤتمر، ولا سيما المادة ٢٩ المتعلقة بوضع برنامج عمل المؤتمر".

وبخصوص تفسير الفقرة ٢ من منطوق المقرر، الذي لا أساس له على الإطلاق، أود أن أذكر الزملاء هنا بأن تعيين المنسقين ورد في مقرر آخر، وهو المقرر الوارد في الوثيقة CD/2126، ولا أرى أي صلة معقولة بين تعيين المنسقين والمسؤوليات المسندة إلى الرئيس. وأعتقد أن ذلك ليس رأي مصر وحدها بل كذلك رأي مجموعة الـ ٢١، الذي أُحيل بشكل صريح من خلال منسقنا إلى رئيسة المؤتمر، سعادة السفيرة دلافيور من سويسرا، عندما لاحظنا في أحد الموجزات المعممة بشأن المشاورات الرئاسية أنه حصل نوع من الفصل بين عمل الهيئات الفرعية والمسؤوليات المسندة إلى رئيس المؤتمر. وأردنا أن يكون هذا الرأي واضحاً، ولذلك أعربت المجموعة عن موقف أُبلغ به رئيس المؤتمر حينها.

والسؤال الذي يجب طرحه على الوفود التي تدعي أنه لا دور للرئيس فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية هو: كيف يمكن للرئيس الوفاء بولايته المتمثلة في وضع برنامج عمل إذا لم يبلغه المنسقون عن التقدم المحرز في عملهم؟ وأود حقاً أن أطلب إلى زملائي الذين يشاطرون وجهة النظر التي ذكرتها للتو أن يقدموا إلينا إجابة واضحة على هذا السؤال. سيدي الرئيس،

نشعر أيضاً أن هناك إلى حد ما نزعة متعمدة إلى تقويض عمل الهيئات الفرعية، ونحن حريصون على ألا يحدث ذلك خلال دورة عام ٢٠١٨. وأود أن أذكر الزملاء بأن سقف التوقعات فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية مرتفع. ونحث الجميع على أخذ ذلك في الاعتبار. وأشكركم، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل جمهورية مصر العربية على بيانه، وأحيل الكلام الآن إلى السيد ممثل السويد. تفضل.

السيد ماكاروفسكي (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سعادة السفير. بوصفنا أحد الرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح خلال الدورة الحالية، فإننا نشعر أننا ملزمون بإبداء رأينا بخصوص دور منسقي الهيئات الفرعية ودور رئاسة المؤتمر. اسمحوا لي في البداية أن أُعرب عن اتفاقي مع زميلنا المصري بشأن المحاولات الرامية إلى تقويض دور الهيئات الفرعية. فلا بد من درئها، وينبغي تمكين الهيئات الفرعية من الاضطلاع بالعمل المناط بها.

وللأسف، هذه هي النقطة الوحيدة التي يمكن أن أتفق معها في بيان زميلنا المصري. أما بخصوص ولاية الهيئات الفرعية، فلدينا التفسير ذاته الذي أعربت عنه السفيرة السويسرية فيما يتعلق بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119. إننا نتفق تماماً مع هذا التفسير، وهو في الواقع التفسير الذي اعتمدناه أثناء رئاستنا في المناقشات مع المنسقين المقبلين. ولم نتوقع أي دور لرئاستنا، حتى لو كانت الهيئات الفرعية قد أنشئت وبدأت عملها خلال فترة تولينا. ولا نرى أي دور لأي رئيس آخر إلى أن تقدم الهيئات الفرعية تقاريرها إلى المؤتمر من خلال رئاسته في شهر آب/أغسطس. ونحترم تماماً المادة ٢٩ ودور الرئيس في محاولة وضع برنامج العمل. ونعلم جميعاً أننا لو تمكنا من اعتماد برنامج العمل، لما كانت لدينا هذه الهيئات الفرعية ولكُنا نقوم بشيء آخر. إن الهيئات الفرعية بصدد إنجاز عملها وينبغي أن تواصله. ولمنسقيها، على نحو ما يقتضيه المقرران الواردان في الوثيقتين CD/2119 وCD/2126، أن ينسقوا عملها ويقدموا تقارير في آب/أغسطس عن النتائج المحرزة. وشكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل السويد، وأنا سمعت نوعاً من التحريف ليس فقط للمقرر الذي اعتمدناه الوارد في الوثيقة CD/2119، بل حتى لأحكام النظام الداخلي لهذا المؤتمر. أنا لا شكّ لدي أنه ربما كان من الأسهل لرئيس المؤتمر أن يستمتع بالشمس المشرقة في هذه القاعة، بدلاً من بذل الجهود الحثيثة لمحاولة تحقيق توافق حول برنامج عمل للمؤتمر. والواقع أن النظام الداخلي والمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 لم يعفيا الرئيس من القيام بهذه المهمة بل أكدا على المسؤولية المناطة به في هذا الإطار. وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أنا سأكرر أو سأؤكد على السؤال الذي طرحه السيد ممثل مصر في مداخلته، كيف يمكن للرئاسة أن تعمل بشكل جدي على محاولة إيجاد قواسم مشتركة لبرنامج عمل في ظل غياب قدرتها على الحصول على صورة متكاملة للعمل الذي تمّ إحرازه حتى الآن في الهيئات الفرعية؟ أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السيد السفير هان تاي سونغ، تفضل سعادة السفير.

السيد هان تاي سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. أولا وقبل كل شيء، يشيد وفد بلدي بجهودكم لكفالة اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، ويقدر تفسيركم للصلاحيات المخولة لرئيس المؤتمر.

وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين، بمن فيهم ممثلو باكستان وفنزويلا وكوبا وإيران وغيرهم، فيما يتعلق بتوضيح قواعد رئاسة المؤتمر وإجراءاتها. لقد بيَّن كثير من المتكلمين بوضوح الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الرئيس، ولا داعي بالتالي لتوضيح ذلك مرة أخرى – فأنا أؤيد ما قاله المتكلمون السابقون. سيدي الرئيس، أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في أداء دوركم. لقد شعرتُ ببالغ الأسف والدهشة لما سمعتُ أن اثنين من منسقي الهيئات الفرعية رفضا عقد مشاورات مع الرئيس. إن هذا الرفض يشكل تعبيراً عن عدم احترام المقرر ذي الصلة المعتمد بتوافق الآراء في هذه القاعة ويتعارض مع أحكام النظام الداخلي. وفي هذا الصدد، أضم صوتي مرة أخرى إلى ممثلي عدة بلدان بإعرابي عن قلقي البالغ إزاء محاولات تسييس هذه الهيئة الموقرة وتقويض دور رئيسها. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكركم سعادة السفير على بيانكم وعلى الدعم الذي قدمتموه لعمل الرئاسة، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ممثل بولندا. تفضل.

السيد برويلو (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. اسمحوا لي أن أشدد بادئ ذي بدءٍ على أن بولندا تعرب عن أسفها الشديد لعدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. فقد كانت هيئة شرعية بكل معنى الكلمة وأساسية لإيجاد الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية. واسمحوا لي أن أقدم لكم الآن اقتباساً بالغ الأهمية:

> منذ عام ٢٠١٤، درست بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٨٣ حادثاً ادعي أنها انطوت على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقال المحققون إن الأسلحة الكيميائية استُخدمت أو يرجَّح أنها استُخدمت في ١٤ حالة حتى الآن. وكل استخدام للأسلحة الكيميائية جريمة بموجب القانون الدولي، وقد يشكل كذلك استخدامها على نطاق واسع جريمة ضد الإنسانية. إن مجلس الأمن لم يفِ بمسؤوليته المتمثلة في ضمان المساءلة عن هذه الهجمات، وأنا بصدد العمل مع أعضاء مجلس الأمن من أجل بناء قيادة ووحدة جديدة لاستعادة روح المسؤولية المشتركة في الأخذ بزمام الأمور واحترام الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء آلية جديدة محايدة لتحديد من يستخدمها. ولا يمكن أن نسمح باستمرار الإفلات من العقاب في سوريا أو في أي مكان آخر، وسأدعم كذلك الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقدرات المؤسسية لضمان التنفيذ الكامل لهذه المعاهدة المرجعية في مجال نزع السلاح. ولن نقبل أبداً حيازة الأسلحة الكيميائية أو استخدامها.
>
> إنه مقطع من البيان الذي أدلى به السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، هنا في جنيف، يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، وإننا نؤيد هذه العبارات تأييداً تاماً. وشكراً لكم.

الرئيس: المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الصين. تفضل.

السيد جي هاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد مبادئ الصين وموقفها بخصوص استخدام الأسلحة الكيميائية. إن الصين تعارض استخدام أي دولة أو كيان من غير الدول للأسلحة الكيميائية في أي زمان أو مكان. ونرى أن أي ادعاءات

في هذا الصدد ينبغي أن تستند إلى وقائع موثوق بها، وليس إلى إشاعات، وأن أي استنتاجات ينبغي أن تستند إلى تحقيقات موضوعية ونزيهة. ونرى أنه لا داعي في هذه المرحلة لعقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما بالنظر إلى أنه من المقرر عقد اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية نفسها قبل نهاية هذا العام.

ونشاطر زميلتنا الروسية القلق الذي أعربت عنه للتو فيما يتعلق بإحداث تغييرات مهمة في طبيعة الاتفاقية وولاية آلياتها. وندعو جميع البلدان إلى التفكير ملياً في هذه المسألة، وتجنُّب تسييس أي مسألة.

وبخصوص مسألة النظام الداخلي، أود أن أشدد على أن المؤتمر جزء من النظام الدولي القائم على قواعد، ويكتسي بالتالي اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أهمية بالغة. فمن شأن عدم استيفاء مقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة في أي عمل نقوم به أن يجعل نتائجه عديمة الجدوى والشرعية.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الصين على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى السيد ممثل باكستان الذي طلب الكلمة مرة أخرى. تفضل.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. لقد طلبتُ الكلمة للرد أو التعليق على بعض البيانات المدلى بها فيما يتعلق بإعادة تفسير المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119.

سيدي الرئيس، إننا نتفق تماماً مع ما قاله ممثل مصر. وأود أيضاً أن أسجل أننا نرفض تماماً وبشدة هذه الرغبة الأنانية في إعادة تفسير مقرر واضح للغاية اعتمده مؤتمر نزع السلاح. إن من حقنا جميعاً إبداء آرائنا السياسية. ولكن لا يجوز لنا أن نُحور ونحرف عبارات المقرر لتلائم مواقفنا السياسية. ورغم أن وفد بلدي يحترم تماماً المواقف والآراء السياسية التي أعربت عنها وفود أخرى، بغض النظر عن صلتها أو عدم صلتها بأعمال المؤتمر، فلا يمكننا أن نوافق على إعادة النظر إلى هذا الحد الكبير في تفسير مقرر اعتمده مؤتمر نزع السلاح. أما بخصوص تفسير وفد بلدي الواضح لهذا المقرر، فينبغي أن يرأس الهيئات الفرعية منسقون يعينهم المؤتمر بتوجيه من رئيسه، ولا يوجد رأيان بشأن هذه المسألة. ومع كامل الاحترام الواجب للآراء التي أعرب عنها ممثلا سويسرا والسويد اللذين قاما، خلال فترتي رئاستهما للمؤتمر، بعمل رائع أوصلنا إلى مرحلة تعيين المنسقين، فقد اعتُمد المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 خلال فترة رئاسة سري لانكا وليس السويد أو سويسرا. وأتمنى لو كان السفير أرياسينها هنا لإعطائنا معلومات أساسية بشأن مبررات إدراج هذه العبارات في المقرر – ولو كان ثمة ممثل دولة في هذه القاعة بإمكانه تقديم تفسير ذي حجية لهذا البند بالتحديد، لكان بطبيعة الحال هو السيد أرياسينها، السفير السابق لسري لانكا.

ومن المفارقات أيضاً، سيدي الرئيس، أن البلدان التي تتكلم عن سيادة القانون لا تفي بالتزاماتها أو مسؤولياتها بموجب مقرر اعتمده المؤتمر. ولا ينبغي تجاهل هذه المسألة بدورها. إن وفد بلدي بصدد دراسة خياراته لمعالجة هذا الوضع، الذي نعتبره انتهاكاً سافراً لأحكام أحد مقررات المؤتمر. ولم نعتمد حتى الآن نهجاً واضحاً – وسنواصل مشاركتنا النشطة والبناءة والإيجابية إلى حد كبير في الهيئات الفرعية أملاً في المساهمة في إحراز التقدم في قضايا المؤتمر

الموضوعية وإيجاد قواسم مشتركة وتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق ببرنامج العمل أو نتائج على أساس توافق الآراء من شأنها أن تساعدنا على إحراز التقدم في المؤتمر. ولكننا في الوقت ذاته ننظر أيضاً في الخيارات المتاحة لمعالجة هذا الوضع ولتجسيد هذه الحقيقة المؤسفة في تقارير الهيئات الفرعية وفي تقارير المؤتمر، على سبيل المثال. وشكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل باكستان على بيانه، وأحيل الكلمة الآن إلى السفير باتريوتا ممثل البرازيل. تفضل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. لقد كنت أنوي في البداية أن أُقدم إليكم ببساطة معلومات عن جلسة الهيئة الفرعية الثالثة المقرر عقدها بعد ظهر هذا اليوم. وقبل الخوض في هذه المسألة بالتحديد، أود أن أُبدي ملاحظتين بشأن السياق الذي اعتُمد فيه المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 ومقرر متابعة تنفيذه الوارد في الوثيقة CD/2126. وأود التذكير بأنه كانت وراء التوصل إلى هذين المقررين على أساس توافق الآراء مجموعة من ممثلي ستة بلدان، بتعاون من أمانة مؤتمر نزع السلاح وبدعم من أمينه العام وبمشاركة جميع أعضائه لاحقاً. وتمثل أحد جوانب هذا الاتجاه الإيجابي المتطور، حسبما أرى، في أنه حصل التنسيق منذ البداية بين الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٨ وأن ذلك حدث في أكثر من مناسبة. ولأن المتفاوضين بشأن المقرر أرادوا ألا ينهار في منتصف الطريق خلال دورة هذا العام، فقد كان من المهم إشراك جميع الرؤساء. ولم تُطرح بالتالي، في البداية، أي أسئلة بشأن وضع مختلف الرؤساء أو تناوبهم على أساس الترتيب الأبجدي المنصوص عليه في النظام الداخلي.

وأعتقد بالتالي أنه من المهم الحفاظ على هيكل هذه الهيئة؛ إننا نخوض أصلاً معركة شاقة لإعادة المؤتمر إلى سكة العمل الموضوعي. ويقتضي ذلك من الجميع التحلي بالمرونة لأن من الواضح أن البعض يرى أنه يعود إلى الرئيس دور العمل من أجل وضع برنامج عمل رسمي ينص على ولايات تفاوضية – وهذا ما ينص عليه النظام الداخلي. وبالتالي، فإن تحقيق أقل شيء كان يتطلب، بطبيعة الحال، المرونة وابتكار الحلول وعمل جميع الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٨ في وئام نسبي. ومما يزعجنا بالتالي إلى حد ما، في هذه المرحلة، ونحن في منتصف الطريق، أنه، ونحن نسعى إلى دفع الهيئات الفرعية إلى إحراز التقدم بشأن المسائل الموضوعية الصعبة، نتخبط الآن في مشكلة ما كان ينبغي في الواقع أن تثار. وأود التذكير بأننا عشنا في عام ٢٠١٧ وضعاً قرر فيه أحد رؤساء المؤتمر عدم عقد جلسة عامة رسمية للمؤتمر ووجه البعض انتقادات شديدة إلى ذلك التصرف الخاص، الذي اعتُبر مخالفاً للحكمة ولممارسة هذه الهيئة المتمثلة في المواظبة على عقد الجلسات.

إن المؤتمر يعمل في إطار إجراءات رسمية صارمة جداً، وأعتقد أن مخالفتنا بهذه الطريقة لمبدأ الاحترام الصارم للنظام الداخلي سيثير في الواقع تساؤلاً حول الكيفية التي سنعمل بها من الآن فصاعداً – إذ يمكن أن يشكك أي شخص عندئذ في أي جانب من جوانب النظام الداخلي. وليست مسألة اعتماد المقررين المعنيين، وما إذا كانا ينصان على دور للرئيس أم لا، ذات أهمية خاصة، إذ اعتُمد المقرران في إطار مسؤولية الرؤساء المعنيين، ولا يُطرح أي تساؤل عما إذا كان للرؤساء سلطة على المؤتمر ككل؛ والهيئات الفرعية تابعة، بطبيعة الحال، للمؤتمر، وهي بالتالي تابعة إلى حد ما لرئاسة المؤتمر أيضاً. وهي في معظم الحالات غير رسمية، ما لم يقرر

المؤتمر خلاف ذلك، وتعقد بالتالي جلسات واجتماعات إعلامية ومشاورات غير رسمية مع رئيس المؤتمر. وأقل ما يُتوقع من المنسقين أن يقبلوا ويَحضروا، بغض النظر عن مواقفهم الخاصة بشأن قضايا معينة في منتديات أخرى. ويشكل احترام خصائص كل منتدى من منتديات المؤتمر وولايته الخاصة وبنود جدول أعماله خطوة أولى مهمة إن أردنا الخروج من المأزق الذي دام أكثر من ٢٠ سنة والذي أثار تساؤلات حول فعالية هذه الهيئة. إننا نسعى إلى تجاوز هذا الوضع، وأُناشدنا جميعاً أن نبذل قصارى جهودنا للتركيز على العمل الموضوعي. وهذا ما سيسعى وفد بلدي إلى فعله.

أما بخصوص الهيئة الفرعية الثالثة – وإذ أُدرك أنني غير ملزم بإبقاء الجلسة العامة للمؤتمر على علم بكل ما نقوم به – فإني أود أن أنبهكم، بخصوص الجلسة المقرر عقدها بعد ظهر هذا اليوم – وهي واحدة من ثلاث جلسات خلال هذا الأسبوع، وهذا عدد لا بأس به – إلى أنني لم أتلق أي إشارة إلى أن الوفود قد تود تقديم عروض تقنية أو عروض للخبراء بشأن جوانب أو أبعاد معينة بشأن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، ولمواصلة دينامية إحراز التقدم، أعددت مجموعة أولى من تعليقات المنسق على كل ما قيل حتى الآن، وسوف أتلوها. وعدد صفحاتها خمس تقريباً. وهي غير رسمية تماماً، والقصد الوحيد منها هو خلق التفاعل مع أعضاء الهيئة. وقد بذلت بالتالي جهداً لإعداد نوع من الجرد لجميع العناصر التي وجدتها مثيرة للاهتمام في كل واحد من البيانات التي أدلت بها الوفود والتي سُلمت إلي في نسخ مكتوبة، وعددها ١٨ أو ١٩ بياناً. وسوف أتلو وأوزع ما أعددته وسأشجع الوفود بعد ذلك على تقديم تعليقاتها على تعليقاتي، وسنواصل الحوار، آملين التوصل إلى نتيجة مفيدة ومقبولة بالنسبة للجميع. وشكراً لكم.

الرئيس: شكراً سعادة السفير باتريوتا وأنا أضم صوتي لمناشدتك بتركيز عملنا على الجانب المضموني لجدول أعمال المؤتمر وأتمنى لكم النجاح في اجتماعاتكم هذا الأسبوع. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل إيران، تفضل.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بعدما استمعتُ بتمعن كبير إلى تفسيرات مبتكرة للمقرر المعتمد خلال ولاية أول رئيس للمؤتمر والمقررين اللاحقين المتعلقين بتعيين المنسقين، أشعر ببالغ الدهشة لأنها، كما قلتُ، تتعارض مع النظام الداخلي للمؤتمر ودور رئيسه، وكذلك مع مضمون المقرر المعتمد ومقصده. ولذلك، يود وفد بلدي، على غرار وفدي مصر وباكستان، تسجيل تحفظه على التفسير الخاطئ للنظام الداخلي في الآونة الأخيرة. فبغض النظر عن البلد الذي يتولى الرئاسة، وفقاً لمبدأ التناوب حسب الترتيب الأبجدي، فإن دور الرئيس واضح جداً. لقد أنشئ الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧ – وأتساءل إن كان بإمكاني أن أسأل رئيس هذا الفريق العامل، سعادة سفير ميانمار، ما إذا كان يطلب إلى ميسري الأفرقة الفرعية أن يتشاوروا معه. ولرئيس الفريق العامل حرية التكلم في الجلسة العامة للمؤتمر متى شاء ذلك. ولذلك، فإنني أتوجه بخالص الشكر إلى منسق الهيئة الفرعية المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سعادة سفير البرازيل، على شرحه النير والمفيد في هذا المنتدى، أي الجلسة العامة الرسمية، لما يقوم به. ويؤسفني أن اثنين من منسقي الهيئات الفرعية رفضا ذلك، ولجآ إلى ذريعة وتفسير

خاطئ جداً للنظام الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من السلوك والتفسير الخاطئ للنظام الداخلي يرسيان سابقة سيئة للغاية.

إن إيران، إذ كانت ضحية للأسلحة الكيميائية، تدين استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية في أي زمان أو مكان، مهما كانت الظروف. وفيما يتعلق بالقضية التي تنظر فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نعتقد، كما ذكرنا من قبل، أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية معاهدة شاملة بأحكامها الخاصة وجميع قواعدها. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي تفادي أي تسييس لقواعد هذه المعاهدة إن أُريد تنفيذها على نحو كامل؛ وإلا، فستصبح هذه المعاهدة المهمة مجموعة من الأحكام العقيمة في حالة الانتقائية في احترام نظامها الداخلي. ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذن، صلاحية التحقيق في أي استخدام للأسلحة الكيميائية، إلى أن تنفذ جميع الدول الأعضاء أحكام الاتفاقية تنفيذاً كاملاً، ولا ينبغي تسييس عملها. وشكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيران على مداخلته، وأعطي الكلمة لممثل ألمانيا الذي طلب الحديث مرة أخرى.

السيد بيلتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. أود في البداية أن أقول إننا نحترم تماماً الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود الموقرة هنا بشأن صحة المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 وCD/2126 وصلتهما بالنظام الداخلي. إن القول بأن بعض الوفود فسرت الولاية أو النظام الداخلي تفسيراً خاطئاً يرقى، على ما أظن، إلى مستوى حكم مسبق، لأن الشيء الوحيد الذي يمكن قوله بالتأكيد هنا هو أن ثمة آراء متباينة بشأن تفسير المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 وCD/2126 وكذلك النظام الداخلي، وهي آراء تعكس الانقسامات القائمة أيضاً بشأن المسائل الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، حاولنا في بداية العام تقديم حل لإعادة هذه الهيئة إلى سكة العمل، على نحو ما أوضحه أيضاً زميلي من البرازيل. وفي تلك المجموعة من السفراء المختارين، استرشدنا بالعزم على التغلب على الانقسامات، وتمثل المبدأ المطبق للتغلب على تلك الانقسامات في إنجاز العمل الموضوعي في الهيئات الفرعية. ولذلك، أعتقد أنه من السابق لأوانه في الوقت الراهن إصدار حكم بشأن الأثر المحتمل لنتائج المناقشات التي جرت بشأن برنامج العمل، وذلك أيضاً بالنظر إلى أنه لم تبدأ جميع الهيئات الفرعية عملها بعد. ومن السابق لأوانه التدخل في عملية الهيئات الفرعية في هذه المرحلة، حيث أنهينا للتو المناقشات التمهيدية في هيئتنا الفرعية؛ ونحن على أهبة دخول مرحلة جوهرية في الأسبوع المقبل، وينطبق الشيء ذاته على هيئات فرعية أخرى. ولكن هيئات أخرى لم تبدأ عملها بعد بسبب الجدول الزمني المحدد في المقرر الوارد في الوثيقة CD/2126.

وبالتالي، نرى في الوقت الراهن أن بذل أي جهد للتوصل إلى استنتاج أولي بشأن نتائج عمل الهيئات الفرعية لن يسهم بفعالية في وضع برنامج عمل. وشكراً لكم.

الرئيس: أشكر السيد ممثل ألمانيا. هل هناك من يودّ تناول الحديث؟

في ضوء عدم وجود متحدثين إضافيين أنا أود أن أتناول الكلمة بصفتي الوطنية للرد على بعض الاتهامات والمزاعم التي وُجهت خلال الجلسة الحالية.

بدايةً، من المؤسف أننا نشهد استمراراً لحالة تسييس واستقطاب غير مسبوقة في عمل المؤتمر. وفي الوقت الذي يتوجب فيه علينا العمل بطريقة بنّاءة وفعّالة لمحاولة الخروج بالمؤتمر من

حالة الجمود التي يواجهها، فإننا لا نزال نشهد محاولات لإثارة مواضيع من خارج ولاية المؤتمر ودوره انطلاقاً من دوافع سياسية باتت معروفةً وواضحة الأهداف. وأنا أتفق مع الزملاء الذين قالوا إن هذه المواضيع التي تُثَار يمكن أن تُعالج بطريقة أكثر فعالية إذا ما تمت مناقشتها في الهيئات الفنية المعنية بتلك الاتفاقيات.

لقد درجت بعض الوفود على إثارة المزاعم تبريراً لتكرار اتهاماتها الملفقة بشأن موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا على القول بأن حقيقة كون مؤتمر نزع السلاح هو الذي تفاوض ووضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية تستوجب من هذه الدول التعبير عن قلقها بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية. لكن هذه الدول تتناسى أن هناك هيئات فنية مناط بها مراقبة وحسن تنفيذ هذه الاتفاقيات. وبالتالي مما لا شك فيه أن منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية هي المكان الأمثل لمناقشة هذه الادعاءات، نظراً لأنها تمتلك الخبرات الفنية والقانونية اللازمة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المكان الأمثل لمناقشة المزاعم المتصلة بموضوع نظام الضمانات بموجب اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

لقد أثار بعض الزملاء في بياناتهم موضوع التزام سوريا بتنفيذ نظام الضمانات الشامل، وزعموا أن سوريا لم تتعاون بشكل جوهري فيما يخص توضيح طبيعة الموقع الذي استهدفه عدوان إسرائيلي على منشأة عسكرية في دير الزور، وقدموا تلك المزاعم بطريقة تتناقض مع الحقائق. الدول التي تثير هذه المسألة تعرف جيداً أن استنتاج الوكالة فيما يخص موقع دير الزور لم يكن محل إجماع بين الدول الأعضاء لأنه اعتمد على الترجيحات وافتقر للأدلة، وهذه الدول تعلم جيداً من الذي أعاق، خدمةً لأغراضه السياسية، تنفيذَ خطة العمل التي تمّ الاتفاق عليها وتوقيعها مع الوكالة الدولية في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١١ لحلِّ جميع المسائل العالقة بشأن الموقع المذكور. وفي ضوء الإقرار الإسرائيلي مؤخراً بالمسؤولية عن قصف الموقع المذكور، فإن الدول التي تثير هذه المزاعم مطالبةٌ أولاً بإدانة العدوان الإسرائيلي، وبإلزام إسرائيل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأكيد مصدر التلوث بجزيئيات يورانيوم في موقع المنشأة المذكورة. وأعتقد أنكم تتفقون معي بأن المكان الأمثل لمناقشة هذه التفاصيل هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس هذه القاعة.

فيما يتصل بموضوع الاتهامات المتكررة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، أنا أودُّ أن أبدأ بالتأكيد مجدداً بأن الجمهورية العربية السورية أكدت تكراراً وبوضوح إدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أو زمان وتحت أية ظروف، وأكدت عدم امتلاكها أي أسلحة كيميائية. ومن المؤسف أن يسعى البعض للاستمرار في استخدام هذه المزاعم لتبرير عدوان عسكري على أراضي الجمهورية العربية السورية بزعم ما يُسمى تقويض القدرات الكيميائية السورية وردعها عن استخدام السلاح الكيميائي مستقبلاً. وهذه الدول تعرف قبل غيرها أن سوريا لا تمتلك ترسانة كيميائية منذ أن تخلّت عن برنامجها الكيميائي عام ٢٠١٣. وهذه الدول نفسها ساهمت في واقع الأمر في تدمير المواد الكيميائية التي تمّ ترحيلها إلى خارج الجمهورية العربية السورية للتخلص منها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. أما الزعم بأن سوريا لم تفِ بتعهداتها بشأن تفكيك ترسانتها الكيميائية فهذه مزاعم يدحضها بيان رئيسة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وفيما يتصل بما أُثير حول الإعلان الذي قدمته سوريا والتساؤلات بشأن بعض جوانبه، أودُّ الإشارة إلى أن سوريا مستمرةٌ في الرد بشكل فعّال على أي تساؤلات أو استيضاحات تُقدَّم لها من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أكدت بشكل مستمر للمنظمة استعدادها للتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وصولاً إلى اكتمال الإعلان. وقدّمت تقريرها الرابع والخمسين حول النشاط المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاج هذه الأسلحة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨. وللتذكير أيضاً، تحققت الأمانة العامة أو الأمانة الفنية للمنظمة من تدمير ٢٥ من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧. ونحن لا نزال بانتظار إنهاء الإجراءات الإدارية المطلوبة من قبل المنظمة لبدء التنفيذ بتدمير الموقعين المتبقيين. ومن المفيد ربما التذكير أيضاً فيما يتعلق بإعلان الجمهورية العربية السورية حول الأنشطة ذات الصلة لبعض المخابر بأن العدوان العسكري الثلاثي على مركز البحوث العلمية دمّر المعهد ٦٠٠٠ الذي كان مثاراً للنقاشات بين سوريا والأمانة الفنية.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية، مراراً وتكراراً، أنها لم تعد تمتلك أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية. وقد دمرت وأوقفت تشغيل جميع منشآتها لإنتاج مثل هذه الأسلحة. ولا يمكن الاعتداد بالمزاعم الملفقة المستمرة التي يتم ترويجها في هذه القاعة وفي أماكن أخرى دونما سبب حقيقي أو أدلة تدعم تلك الاتهامات. والأدهى أن تستمر بعض الدول في الترويج لمزاعم استخدام أسلحة كيميائية دون انتظار نتائج أي تحقيق، ودون أي احترام للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أو للمنظمة الفنية المختصة. وقد كان العدوان الثلاثي الأخير الذي تمّ شنه على سوريا بذريعة حادثة دوما أوضح الأمثلة على هذا السلوك الذي يستهتر بالقواعد الناظمة المتفق عليها، حيث تمّ شنّ هذا العدوان في الوقت الذي كان فيه فريق محققي المنظمة في طريقه إلى سوريا لتقصي الجوانب المتصلة بالادعاءات الخاصة بحادثة دوما. ومجيء الفريق جاء بناءً على طلب قدمته سوريا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في ذلك الحادث المزعوم في دوما بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وسوريا قدمت كافة أشكال التعاون والتسهيلات لعمل فرق التحقيق. وأجرى فريق التحقيق خمس زيارات، ثلاث منها لمواقع طلبت اللجنة زيارتها، ومنها مشفى، وموقعان طلبت الجمهورية العربية السورية زيارتهما، وهما عبارة عن مستودعين تابعين للمجموعات الإرهابية، تم العثور عليهما خلال عمليات التمشيط التي قامت بها القوات المسلحة بعد تحرير مدينة دوما من الإرهابيين، ووجدت فيهما موادَّ كيميائيةً سامة. ومرة جديدة أنا أعتقد أن المكان الأنسب لهذه التفاصيل والنقاشات هو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وليس هذه القاعة.

فيما يتعلق بالإشارة إلى الدعوة لعقد الاجتماع الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من الواضح أن الدول التي تثير المزاعم غير المستندة إلى وقائع وأدلة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا تستمر في محاولة استغلال المنظمة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمعاهدة، لخلق آلية تساهم في تحقيق مآربها. والواقع أن هذه الدول أظهرت تكراراً عدم اهتمامها بإجراء تحقيقات موضوعية ومهنية في حالات استخدام السلاح الكيميائي في سوريا، ووضع حد لاستفزازات استخدام المواد الكيميائية السامة من قبل المجموعات الإرهابية والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها، كمنظمة الخوذ البيض. وأعتقد أن موقف هذه الدول، في هذه القاعة، المعارض للمبادرة الرامية إلى مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي هو خير مثال

على عدم اهتمام هذه الدول باتخاذ إجراءات من شأنها التحقق من كافة الجوانب المتصلة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا أو في غيرها. وهذه الدول دأبت على أن تملي على بعثات تقصي الحقائق طرق العمل، بما في ذلك دفعها للقيام بنشاطاتها عن بعد، دون أن تزور ولو لمرة واحدة أماكن وقوع الحوادث المزعومة، وهذا كان أحد أهم جوانب الخلل في عمل آليات التحقيق، بما فيها آلية التحقيق المشتركة "جيم" التي تم الاستشهاد بها في بيانات بعض ممثلي الدول الأعضاء. وهذا الأمر قاد الاتحاد الروسي لإثارة مسألة تحسين طرائق عمل آلية التحقيق المذكورة في مجلس الأمن لضمان جعلها ممتثلة لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والدول نفسها التي تستمر في تسويق الاتهامات عملت على قتل تلك الآلية عندما صوّتت ضد مشروع قرار ذي صلة في مجلس الأمن.

ختاماً، وفيما يتعلق بالاستشهاد المطوّل الذي قدمه أحد المتحدثين اليوم نقلاً عن شهود مزعومين، يؤسفني، لكن نحن لا نستغرب ذلك، أن هذه الدول تتجاهل عامدةً جلسة الإحاطة التي تمّ تنظيمها في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في لاهاي بمشاركة الشهود الذين ظهروا في أحد الفيديوهات التي نشرتها منظمة الخوذ البيضاء على أنها مرتبطة بالاستخدام المزعوم للسلاح الكيميائي في دوما، وهي الادعاءات التي دحضها المشاركون في هذا الفيديو أنفسهم خلال جلسة الإحاطة المذكورة. أنا أعتقد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهذا المؤتمر قد عانيا بما فيه الكفاية جراء محاولات تسييس عملهما، بسبب استمرار بعض الدول في فرض أجنداتها السياسية عليهما، ومحاولة استخدامهما باعتبارهما منصات تقنية بحتة لخدمة أهدافها السياسية. ومن تحدث عن دور وولاية هذا المؤتمر عليه ألا ينسى المسؤولية الأساسية والولاية الأساسية المناطة بهذا المؤتمر، وهي كونه منتدى فنياً للتفاوض على صكوك قانونية متعددة الأطراف، وليس منصةً لتوجيه اتهامات لا سند لها على أرض الواقع.

أنا أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية لأن نتوقف عن حملات التحريض المستمرة على سوريا، وأن يُتاح لهذا المؤتمر أن يركّز على عمله، بدلاً من الاستمرار في اتخاذه رهينة للأجندات السياسية لبعض الدول.

أعود الآن لاستئناف دوري كرئيس للمؤتمر، وأسأل إذا كان هناك من وفد يودّ أن يتناول الكلمة في هذا الوقت؟ لا يبدو الأمر كذلك. هل تود الأمانة أن تقدم إعلاناً حول اجتماع اليوم بعد الظهر بعد أن قام السفير باتريوتا بذلك. تفضل.

السيد كلبوش (أمين مؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس. لن أدلي ببيان عن الجلسة. وتود الأمانة تذكير الوفود بأن الهيئة الفرعية الثالثة ستواصل عملها في قاعة المجلس بعد ظهر هذا اليوم على الساعة الثالثة، بتنسيق السفير دي أغيار باتريوتا من البرازيل. وستجتمع الهيئة الفرعية الثالثة أيضاً غداً – الأربعاء – بعد الظهر على الساعة الثالثة ويوم الخميس صباحاً – على الساعة العاشرة – وبعد الظهر – على الساعة الثالثة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتذكيركم بأن الهيئة الفرعية الرابعة سوف تجتمع خلال الأسبوع المقبل على الساعة الثالثة بعد الظهر في قاعة المجلس، اعتباراً من يوم الاثنين، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أربع مرات متتالية، أي أيام ١١ و١٢ و١٣ و١٤ حزيران/يونيه – بتنسيق السفير بيونتينو من ألمانيا. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس: وصلنا إلى ختام أعمالنا لهذا اليوم، واجتماعنا القادم في جلسة عامة سيُعقد يوم الثلاثاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ على العاشرة صباحاً في قاعة المؤتمر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.